

في العمق

الإقالة والاستقالة والعزل ثالث يفاقم حدة المأزق السياسي في تونس

الواقع الراهن محكوم بتحالفات أملتها المصالح الحزبية والحسابات الشخصية

ثلاث عبارات مُتشابهة في المعنى لكنها مختلفة في السياق، رغم أنها تؤدي إلى هدف واحد له أبعاد سياسية فارقة، باتت تسيطر هذه الأيام على الخطاب السياسي في تونس وتتردد كثيرا في وسائل الإعلام بعناوين لافتة وأخرى مُثيرة وذلك في إطار الحديث عن حلول مُمكنة للخروج من الأزمة الراهنة.

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

تونس - لا تكاد تصريحات السياسيين التونسيين في علاقة بتبعات الصراع المفتوح على كل الاحتمالات بين الرئاسات الثلاث، تخلو من عبارات "الإقالة" و"الاستقالة" و"العزل" التي فرضتها حسابات ومعادلات باتت تتشكل على أرضيتها موازين قوى بتحالفات جديدة. وتعكس هذه العبارات رغبة في إعادة تشكيل المشهد عبر تغيير رموزه، إذ يتم الدفع بعبارة "الإقالة" عند الحديث عن راشد الغنوشي الذي يواجه رفضا مُتصاعدا له ولدوره كرئيس للبرلمان، و"الاستقالة" بالنسبة إلى رئيس الحكومة هشام المشيشي الذي تسبب بتسببه بمقتضبه في تعميق الأزمة، و"العزل" أثناء الحديث عن الرئيس قيس سعيد بحجة خرقه للدستور.

وتختلف الأسباب التي يتم الدفع بها لتبرير الاستقالة بهذه العبارات، لكنها تبقى مع ذلك نتاج واقع ما زال حتى اللحظة محكوما بتحالفات أملتها المصالح الحزبية والحسابات الشخصية، وأخرى جاءت تحت ضغط المشهد بتوازناته المتحركة في اتجاهات مُتشابهة وسط تعقيدات مُتنوعة.

ومع ذلك يرسم انتقاء هذه العبارات بابعادها المتوقعة وطريقة إخراجها وتداولها خطوطا مُتعرجة في ظاهرها، لكنها مُحددة بأهداف وغايات تختلف أخذاتها ضمن إطار معادلة الصراع الحالي الذي تجاوز دائرة المناكفات داخل منظومة الحكم ليقرب كثيرا من مريع كسر العظم.

ولا تبدو مساحات حديث "الإقالة" و"الاستقالة" و"العزل" ضمن هذه المعادلة مرتبطة بخارطة واحدة ولا على قاعدة واحدة، بل يتخللها تنازع حاد على الصلاحيات ومزيج من الاستهتافات المبررة سياسيا بالنسبة إلى المطالبة بإقالة الغنوشي، والمطلوبة من باب الحكمة منظومة إلى استقالة المشيشي،

والمحكومة بنزعة انتقالية بالنسبة إلى الدعوة إلى "عزل" قيس سعيد. ولقهم هذه الاستهتافات كان لا بد من التوقف أمام عبارة "إقالة" الغنوشي وتخوم السجالات المرافقة لها التي برزت كسابقة أثارت وما زالت تثير الكثير من الأسئلة المتواترة التي لا تزال تتفاعل حول طبيعة المرحلة الجديدة التي قد تدخلها تونس في صورة نجاح المطالبين بها في تجسيدها على أرض الواقع.

إقالة الغنوشي

الحديث عن إقالة الغنوشي عبر سحب الثقة منه كرئيس للبرلمان وما رافقه من مساع جديده لتحقيق هذا الهدف بادوات دستورية ليس مدفوعا فقط بأنه فشل في إدارة شؤون المؤسسة التشريعية، وإنما يعود بالأساس إلى أنه تحول إلى جزء رئيسي من الأزمة الراهنة التي تفرغت عنها أزمات أخرى.

والأعبية السياسية التي اتسمت بالازدواجية في الخطاب حينها، وبالغالطات في أحيان كثيرة، في جعل الأزمة التي تعاني منها البلاد تتجاوز أسوار البرلمان لتشمل المسار الحكومي وصولا إلى المس من صلاحيات رئيس



معاركة إرادات بين أقطاب السلطة

كرئيس للحكومة كمرح لالأزمة الراهنة التي تحولت إلى ما يشبه الصدام بينه وبين قيس سعيد على خلفية التنازع حول الصلاحيات الذي تسبب فيه التعديل الحكومي الأخير المثير للجدل. وبدأ هذه الحديث بالتواتر عندما أعلن قيس سعيد رفضه السماح للوزراء الجدد الذين شملهم التعديل الحكومي المذكور (11 وزيرا) أداء اليمين الدستورية أمامه رغم حصولهم على ثقة البرلمان في السادس والعشرين من الشهر الماضي.

ولم يُؤنّ قرار رئيس الحكومة إعفاء خمسة وزراء دفعة واحدة من مهامهم إلى تجاوز الإسداد السياسي الذي تسبب فيه أزمة "أداء اليمين الدستورية" التي اندلعت في أعقاب التحوير الوزاري الملغى عنه في السادس عشر من يناير الماضي، بل على العكس ساهمت الخطوة في تعميق الوضع ما دفع بالعديد من الفاعلين السياسيين إلى دعوة المشيشي للاستقالة ليتحول بذلك حديث الاستقالة إلى عنوان كبير ما زال يُغير المزيد من السجالات السياسية التي يبدو أنها لن تتوقف قريبا باعتبار أن رئيس الحكومة مدعوما بحركة النهضة وحليفها حزب قلب تونس أغلق الباب أمام هذه الفرضية.

عزل قيس سعيد

أكد المشيشي في تصريحات لافتة قرأ فيها البعض تصعيدا مقصودا لا يخلو من الاستفزاز والتحدى، أنه لن يستقيل من منصبه لأنه "حزبي في خدمة البلاد لا يهرب من المعركة". ليرتفع مع ذلك الحديث حول "عزل" الرئيس قيس سعيد من منصبه وهو الرئيس المنتخب مباشرة من الشعب. وترافق هذا الحديث مع حماس أبداه البعض من قادة حزب قلب تونس وخاصة منهم النائب عياض لخصيف الضغط على الغنوشي الذي تضمنت كما هائلا من التهويل في استهداف قيس سعيد، والذي ذهب الغنوشي قبل ذلك إلى محاولة التقليل من مكانته وصلاحياته عبر وصف دوره بـ"الرمزي".

وبدا واضحا أن توقيت إطلاق الحديث حول "عزل" قيس سعيد الذي تحول إلى ما يشبه الحملة المبرجة، ليس بريئا ولم يات من فراغ، وإنما جاء لتخفيف الضغط على الغنوشي الذي تلاحقه عريضة سحب الثقة والتشجيع المشيشي في تحديه لقيس سعيد بما يبقي الصراع مفتوحا.

لذلك يُنظر على نطاق واسع إلى أن حديث "عزل" قيس سعيد سيبقى يتردد على شكل مونولوج مسرحي هزلي بإخراج رديء، لكنه يرسم معالم مشهد سياسي جديد بدأت قواعده تتشكل بادوات تختلف عن سابقتها يصعب معها الحسم بما ستفرزه من نتائج في نهاية المطاف.

الاصطفافات السياسية غير المحسوبة والحسابات الحزبية الضيقة لبعض الكتل البرلمانية. واستطاعت حركة النهضة الإسلامية توظيف تلك الاصطفافات والحسابات في مواجهة تلك العريضة التي تقدم بها في ذلك الوقت نواب أربع كتل هي الكتلة الديمقراطية (38 مقعدا برلمانيا) وكتلة الإصلاح (17 مقعدا) والكتلة الوطنية (16 مقعدا) وكتلة تحيا تونس (10 مقاعد) لصالح تمكين الغنوشي من تفادي السقوط.

وسعى أولئك البرلمانيون (73 برلمانيا من أصل 217) إلى التقدّم بعريضة لسحب الثقة من الغنوشي تم عرضها على البرلمان في منتصف يوليو الماضي، لكنها فشلت في تحقيق هدفها نتيجة

لكن هذا الفشل لم يُنّ بعض القوى البرلمانية عن إعادة المحاولة مرة أخرى خاصة بعد أن اتسعت دائرة الغاضبين من الغنوشي، مع تزايد الإدراك بأن الخناق الذي يضيق حول عنقه داخل البرلمان وعلى مستوى حركته النهضة قد يقود في نهاية المطاف باتجاه تعميق عزله بما يُسهل إمكانية إقالته.

وانطلاقا من هذه التقديرات تقدمت عبر موسى رئيسة حزب الدستوري الحر (16 مقعدا برلمانيا) بعريضة جديدة لسحب الثقة من الغنوشي أيدتها إلى غاية الآن العديد من الكتل البرلمانية الأخرى، حيث تجاوز عدد الموقعين عليها 73 نائبا وهو العدد المطلوب دستوريا لعرضها على البرلمان، حيث تعمل هذه القوى على جمع المزيد من التواقيع لضمان نجاحها.

ويقول الذين يعملون على هذه العريضة إنهم يسعون إلى جمع أكثر من 109 توقيعات عليها حتى يتأكدوا من تمريرها أمام البرلمان ووضع الغنوشي أمام هذا الاستحقاق السياسي وبالتالي تفادي ما حصل في يوليو الماضي.

استقالة المشيشي

التوازي مع تواصل الحديث حول إقالة الغنوشي برز حديث آخر حول ضرورة "استقالة" المشيشي من منصبه

الدولة بتصريحات فيها الكثير من التحدي والاستفزاز. ودفعت هذه الممارسات التي تُجمع مختلف القوى السياسية على خطورتها عددا من البرلمانيين إلى المطالبة بإقالته بادوات دستورية، وذلك في تحرك بدأ في صيف العام الماضي عكس خشية مُبررة في تفاصيلها التي تؤكد إدراكا جماعيا بمدى خطورة بقاء الغنوشي رئيسا للبرلمان على الاستقرار السياسي في البلاد.

والتختلف الأسباب التي يتم الدفع بها لتبرير الاستقالة بهذه العبارات، لكنها تبقى مع ذلك نتاج واقع ما زال حتى اللحظة محكوما بتحالفات أملتها المصالح الحزبية والحسابات الشخصية، وأخرى جاءت تحت ضغط المشهد بتوازناته المتحركة في اتجاهات مُتشابهة وسط تعقيدات مُتنوعة.

وما زالت يرسم انتقاء هذه العبارات بابعادها المتوقعة وطريقة إخراجها وتداولها خطوطا مُتعرجة في ظاهرها، لكنها مُحددة بأهداف وغايات تختلف أخذاتها ضمن إطار معادلة الصراع الحالي الذي تجاوز دائرة المناكفات داخل منظومة الحكم ليقرب كثيرا من مريع كسر العظم.

ولا تبدو مساحات حديث "الإقالة" و"الاستقالة" و"العزل" ضمن هذه المعادلة مرتبطة بخارطة واحدة ولا على قاعدة واحدة، بل يتخللها تنازع حاد على الصلاحيات ومزيج من الاستهتافات المبررة سياسيا بالنسبة إلى المطالبة بإقالة الغنوشي، والمطلوبة من باب الحكمة منظومة إلى استقالة المشيشي،

والمحكومة بنزعة انتقالية بالنسبة إلى الدعوة إلى "عزل" قيس سعيد.

ولقهم هذه الاستهتافات كان لا بد من التوقف أمام عبارة "إقالة" الغنوشي وتخوم السجالات المرافقة لها التي برزت كسابقة أثارت وما زالت تثير الكثير من الأسئلة المتواترة التي لا تزال تتفاعل حول طبيعة المرحلة الجديدة التي قد تدخلها تونس في صورة نجاح المطالبين بها في تجسيدها على أرض الواقع.

والأعبية السياسية التي اتسمت بالازدواجية في الخطاب حينها، وبالغالطات في أحيان كثيرة، في جعل الأزمة التي تعاني منها البلاد تتجاوز أسوار البرلمان لتشمل المسار الحكومي وصولا إلى المس من صلاحيات رئيس

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



القاهرة - يواجه المجلس الرئاسي الليبي الجديد برئاسة محمد المنفي والحكومة برئاسة عبدالحميد الدبيبة عدة مشاكل بدءا من التصديق عليهما من مجلس النواب أو أعضاء الملتقى السياسي، وانتهاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمام الانتخابات نهاية هذا العام. وبين هاتين المعضلتين تلال من المطبات تحتاج إلى إخلاص في النوايا السياسية وحكمة ورشادة كبيرتين لتتمكن الدولة الليبية من تجاوز مأزق عدم الاستقرار المستمر منذ عشر سنوات. ومثل اختيار السلطة التنفيذية الجديدة بجسميها الرئاسي والحكومة في الخامس من فبراير الجاري خطوة سياسية مهمة حظيت بدعم واسع من المجتمع الدولي ونفاؤل كبير بأنها قادرة على تحفي جزء معتبر من الأزمات التي سترتكبها خلفها السلطة السابقة عليها.

لكن في التفاصيل قد تعجز هذه السلطة عن إجراء الانتخابات، وهي المهمة الرئيسية الموكولة إليها لتنتقل ليبيا من الوضع المؤقت إلى الدائم.

وتعهد المنفي والدبيبة صراحة وفي إقرارات مكتوبة بالالتزام بالمواعيد المحددة لإجراء الانتخابات العامة وتسليم السلطة وفق التوقيتات المعلنة لها قبل أن يجلس كلاهما على كرسي السلطة في إشارة الهدف منها تسهيل عملها وطمأنية المواطنين من الشغوفين إلى الاستقرار والتأكيد على أن دورهما سيكون مؤقتا. وتكمن العناصر الرئيسية للعرقلة في جوانب قانونية وسياسية وأمنية، غير أنها في النهاية تحمل جميعها تحديات تختبر طريقة إدارة السلطة الجديدة للملفات الحرجة، وحجم الدعم الذي يمكن أن تحصل عليه داخليا وخارجيا، ومدى القدرة على توفير بيئة مناسبة لإجراء الانتخابات.

وعُقدت الجولة الثالثة من المسار الدستوري بمدينة الغردقة المصرية خلال الفترة الفاصلة بين 9 و11 فبراير الجاري دون إحراز تقدم ملموس، وحضرها 28 عضوا يمثلون وفدي مجلسي النواب والأعلى للدولة برعاية مصر والأمم المتحدة وناقشت قواعد إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر المقبل. وكشفت الجولة صعوبة إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور لأن تنفيذ الإجراءات الفنية المطلوبة لنجاحه يحتاج إلى مزيد من الوقت قدّره البعض من المتابعين بنحو سبعة أشهر على الأقل لتتمكن مفوضية الانتخابات من الانتهاء من الاستعدادات اللوجستية، وإذا جاءت النتيجة برفض مشروع الدستور فهذا يعني عدم عقد الانتخابات بموجب.

ووافق أعضاء اللجنة الدستورية في اجتماعهم الثاني بالغرندقة والذي اختتم في 20 من يناير الماضي على إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور المقدم من الهيئة التأسيسية بناء على القانون الصادر من مجلس النواب في 2018 والمعدل في 2019، مع تعديل المادة السادسة باعتماد نظام الدوائر الثلاث (فزان وبقرة وطرابلس)، وإلزامية اعتماده حال حصوله على نسبة أصوات (50 في المئة + 1) من الأقاليم الثلاثة. وتعزز التعديلات الحالية صعوبة الرهان على الاستفتاء قبل حلول موعد الانتخابات التي حددتها الأمم المتحدة في اجتماع جنيف، بالتالي ربما يتم التسوية في عهدها كما فعلت حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج التي استهلكت ما يربو على ثلاث سنوات عن المدة المحددة لها والإضافية، وفقا لاتفاق الصخيرات الذي جاءت بموجب.

وحكومة السراج على وشك الخروج من المشهد السياسي الليبي ولم تعد الانتخابات عامة حتى الآن، بل لا تدري متى ستقوم بتسليم العهدة إلى السلطة الجديدة وكيف، فإذا رحلت قريبا على المنفي والدبيبة أن يبذل جهدا خارقا لبدء مهمتهما بسلام، أو يقومان بالعمل على البناء المترهل الذي شيده السراج، ويتم إعادة إنتاج المشهد السابق بكل ما ينطوي عليه من أزمات. وكسي لا يتكرر مشهد عدم انعقاد الانتخابات من

الضرورة وضع قاعدة دستورية لإجرائها على غرار انتخاب المؤتمر الوطني عام 2012، وانتخاب أعضاء البرلمان الحالي عام 2014 لأن رهن الانتخابات بالدستور والإستفتاء عليه يستغرق وقتا طويلا، الأمر الذي تريده بعض القوى غير الراغبة في دخول اختبار الانتخابات. ويمثل عدم وجود دستور ينظم العملية السياسية مشكلة كبيرة، فأي قاعدة مهما بلغت درجة أهميتها قد لا توازي قيمة نوعية في نظر بعض الجهات، ولذلك من الواجب مراعاة أن إنجاز مشروع الدستور والإستفتاء عملية صعبة، ما يستلزم الاستعداد لخطة بديلة تقوم على توفير قاعدة قانونية للانتخابات.

وتتوقف هذه الخطة أو القاعدة على نجاح السلطة الجديدة في السيطرة على مقاليد الأمور في الدولة الليبية وهذه مسألة غاية في الصعوبة، وإذا تمكنت فلن تستطيع حتى موعد إجراء الانتخابات القيام بهذه المهمة الثقيلة أمام واقع سياسي وأمني متشابك.

وبافتراض أن الحكومة نجت من عدم الحصول على تصديق البرلمان الشرعي باللجوء إلى الملتقى السياسي (لجنة الـ75) ونالت الثقة منه، سوف تتعرض لتشكيك قانوني متوقع أن يصل إلى اللجوء إلى القضاء لأنها حصلت على موافقة جسم غير منتخب، وتكرر معها حلقات من الجدل والنقاش تعيق جدول أعمالها المتفق عليه.

بعض القوى تندزع بأولوية إعداد دستور والاستفتاء عليه وتشكك في أي قاعدة قانونية بديلة لتنظيم الاقتراع نهاية هذا العام

وإذا تجاوزت هذا الفخ بعدم الإعتداد بالافضين، وربما عدم الاهتمام بالحصول على التصديق نفسه من أي جهة، فقد اضئ السراج أكثر من خمس سنوات في السلطة ولم يبل ثقة مجلس النواب، وتعامل معه العالم باعتباره رئيس حكومة شرعية، ووقع اتفاقيات وأبرم معاهدات مع تركيا منححتها وجودا لافتا في ليبيا، وبالتالي فكرة التصديق في ليبيا ليست ذات بال لأن الشكوك قد تحبط بكل الأجسام السياسية.

ويعول الليبيون على كل من المنفي والدبيبة لجهة اتخاذ مواقف واضحة من تركيا تتناسب مع تطلعات المجتمع الدولي بإخراج القوات الأجنبية، فإذا بقي المرتزقة والمليشيات والمتطرفون وأنقرة بمعاداتها الضخمة على حالهم لن تتعد انتخابات، وإذا عقدت لن تحصل على شهادة عالية من المصداقية والشفافية.

ويرفض الكثير من أعضاء مجلس النواب الوصول إلى محطة الانتخابات بترزية أولوية إجراء الاستفتاء على الدستور وهم يعلمون مدى الصعوبات التي تواجه ذلك، ويتشككون في أي قاعدة قانونية بديلة ولا يريدون التخلي عن مخصصاتهم الراهنة.

ويتبنى أعضاء المجلس الأعلى للدولة الذي يرأسه الإخواني خالد المشري المنهج نفسه لأسباب أخرى تتعلق بالخوف من نتائج الانتخابات، فهناك توقعات بعدم حصول جماعة الإخوان على النفوذ الحالي ولن تتردد في وضع العراقيل لترحيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى، فما حصلت عليه خلال السنوات الماضية من مزايا مادية وسياسية يجعلها ترفض الاحتكام للصناديق التي تكشف وزنها الحقيقي أمام الجميع.

